



## نص الكلمة السامية التي ألقاها جلالة الملك محمد السادس

### أثناء افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء

الرباط : الأربعاء 15 دجنبر 1999

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَنْ بَدَأَ الْإِسْلَامَ بِهَذَا الْبَيْتِ الْبَارِعِ وَصَلِّ عَلَى مَنْ بَدَأَ الْقَضَاءَ بِهَذَا الْبَيْتِ الْبَارِعِ

#### حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء .

بسرور بالغ وإنتهاج عميق يسعدنا أن نلتقي بكم ونحن نفتتح هذه الدورة التي يعقدها المجلس الأعلى للقضاء. وهو شعور نابغ مما تحظى به هذه المؤسسة الدستورية الموقرة الموضوعة تحت رئاسة جلالتنا ونابع كذلك من الأهمية القصوى التي نوليها للقضاء باعتبارها مسؤولية منوطة بأُمس المؤمنين يفوض النهوض بها لقضاة باسمه يصدر عن الأحكام .

وعلى النهج الذي سلك أسلافنا الميامين والذي وُصده والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه نحن عازمون على متابعة المسير بما تتطلبه هذه المسؤولية من عناية ورعاية على أسام متين من مرجعيتنا الإسلامية الثابتة ومن تراثنا العلمي الزاخر المتجلي في الرصيد الفقهي والاجتهادي الذي خلفه فقهاء الأمة وفي كصليعتهم قضاة المغرب على مر التاريخ أولئك الذين اعترف لهم بالتقوى والنزاهة وشهد لهم بالتبرين في أحكام النوازل والقضايا المستحدثة .

وإذا كنا نريد استمرار هذه الصورة الأصيلة المشرقة لقضائنا في إطار دعائمه القوية ومركزاته الراسخة فإننا نتعلم كذلك إلى أن يكون هذا القضاء متطورا ومتجددا يواكب ما يعرفه العالم المتقدم في مواجهة المشكلات التي تثيرها العصر وتولدها



الحضارة الحديثة ويساير ما عقدنا العزم على انجازه بإذن الله وما دعونا إلى التعبئة له  
بمنظور تصحيحي للمسؤولية ومفهوم جديد للسلطة .

لقد أنجزت في عهد والدنا المقدس رضوان الله عليه إصلاحات كثيرة تحت على  
الاعتزاز والافتخار بما تحقق بها من الصمئنان على سير العدالة في بلادنا وارتياح  
لمصالح المواطنين في نطاق استقلال القضاء وتنظيم جهازه وتوحيده وإعادة هيكلة  
مختلف أصنافه ودرجاته وإحداث محاكم متخصصة واتخاذ تدابير تنظيمية وتشريعية  
لصالحه وصالح القضاء كي ينهض هذا القطاع الحيوي بدوره في ضمان الحقوق  
والحريات وفي ترسيخ سيادة الشرعية والقانون وتثبيت دولة الحق والعدل وهو الدور  
الذي به يصبح القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية.

وعلى الرغم من كل ما تحقق فإننا نسعى إلى مزيد من التطوير والتحديث حتى  
نمكن قضاءنا من رفع التحديات التي تفرضها مشاركة الألفية الثالثة مما يقتضي  
تكويننا مستمر ومتفتحاً يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته  
وتحسين برامجه وتعيين مناهج تأكيده وتجديد لصرق عمله. ولن من شأن مثل هذا  
التكوين أن يؤهل جهازنا القضائي لمواكبة تجدد القوانين العالمية ولكسب ثقة  
الذين يرغبون في التعامل معنا إضافة إلى كسب ثقة المواطنين .

ورغبة منا في توسيع مجالات التطوير والتحديث قررنا الزيادة التدريجية في عدد  
المحاكم التجارية كما قررنا إحداث محاكم استئناف إدارية في أفق إنشاء مجلس  
للدولة يتوجهم الهمم القضائي والإداري لبلادنا حتى تتسنى مواجهة كل أشكال الشلل  
وحتى يتاح ضمان سيادة الشرعية ودعم الإنصاف بين المتقاضين. وإننا ندعو  
حكومتنا للإسراع لإعداد القوانين المنظمة للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات  
باعتبارها إصاراً قضائياً قائماً لحماية المال العام من أن تمتد إليه أيدي العبث والتسيب  
وامتغلال النفوذ وبإستكمال هذا الإصرار الشامل لتحديث القضاء وتأهيله وعقلنة تدبير  
شؤونه وتوفير بنايات لائقة لمحاكمه وإمداده بالوسائل المادية والمعنوية نكون قد عملنا  
على تفعيله وهيأنا له أسباب القيام بما أتى به من تحقيق العدالة الاجتماعية.



ومن البديهي أنه لن يحقق القضاء هذا المبتغى إلا إذا ضمنا لهيئته الحرمة اللازمة والفعالية الضرورية بجعل أحكامه الصادرة باسمنا تستهدف الإنصاف وفورية البت والتنفيذ وجريان مفعولها على من يعينهم الأمن على أن تكون هذه الأحكام صادرة عن التصديق السليم للقانون وفق مقتضيات نصوصه وما يمليه ضمير القاضي بمنأى عن كل أشكال الضغوط المادية والمعنوية وسائر الاعتبارات الذاتية والمؤثرات الخارجية .

### حضرات السادة

إن العدالة كما لا يخفى هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحق وهي في نفس الوقت مؤثر فاعل في تخليق المجتمع وإشاعة الصمأنينة بين أفرادها وإتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي وفتح الباب لحياة ديمقراطية صحيحة تمكن من تحقيق ما نصبو إليه من أمال وإذا كان الجميع مكابلاً بمضاعفة الجهود وبذل الصاقات لمجابهة المستجدات المتلاحقة ورفع تحدياتها فإن المعول كبير على قضائنا في حدود اختصاصاتهم الدستورية أن يواصلوا أداء رسالتهم المقدسة بما يتناسب وما تفرضه تعاليم شريعتنا السمحة من عدل وإنصاف واستقامة وكرامة وحماية للقانون وتمسك بالفضائل الخلقية السامية التي ينبغي أن تتحكم في السلوك والتي أنتم لا شك مثالها والقُدوة .

لهذا فإننا ونحن نوليكم ما أنتم جديرون به من عناية وما هولاء ثق بكم من مكانة نتنصر منكم - حضرات السادة أعضاء هذا المجلس الموقر - أن تظلوا على ما عودتمونا أسرة ملتزمة يلحمها التماسق والانسجام وأن تستمروا على ما عهدنا فيكم من صدق وإخلاص وأن تواصلوا السير على النحو الذي يتفق والمستوى المرموق لمؤسسة دستورية تعمل تحت رئاسة جلالتنا حرة بممارسة إحدى وخصائص الإمامة العظمى حسبها لمبادئنا الإسلامية العريقة الملزمة للقضاة بالتجرع والنزاهة والاستقلال ووفقاً للقيم الإنسانية المشتركة في مجال الحقوق. وإننا لواثقون من أنكم تقدررون هذه المسؤولية حق قدرها وأنكم تحفزنا منها ستعالجون مختلف النقص الهامة التي صادقتنا عليها مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة .



حضرات السادة ..

إننا إذ نفتتح بسم الله أشغال مجلسكم الموقر لنود أن نؤكده لكم حسن نهنا وكامل  
عنهنا وسابغ رضانا داعين الله تعالى أن يرزقكم عونه وتوفيقه وسداده ويلهمكم  
الامتثال الدائم للأمر الإلهي الوارد في قوله عز وجل: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات  
إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته . "